GIEM

استهداف التضخم
من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي

- الاستقرار المالي والنقدي -

Volume No. 133, JULY 2023 - DHU AL-HIJJAH 1444

استهداف التضخم من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي

- الاستقرار المالي والنقدي -

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

التضخم هو الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات ويُقاس بين فترتين.

يؤدي التضخم على المستوى الجزئي، إلى فقدان النقود لقيمتها، فيُضعف قوتها الشرائية (سواء للأفراد والأسر والشركات والحكومة أيضًا)، ويؤثر على المستوى الكلي، على الاستهلاك والاستثمار والصادرات ويُضعف العملة المحلية، ويُنهك النشاط الاقتصادي كله، ويُؤثر على المدى الطويل على حجم الثروات لأنه يستنزف المدخرات ويُنهي الادخار.

ترويض التضخم وإبطاء الطلب:

يتطلب ترويض التضخم إبطاء الطلب، وتتعاضد السياستان المالية والنقدية في الحد من ضغوط الطلب. فالطلب المحلي القوي والزيادات السريعة في الأجور وضغوط الأسعار على نطاق واسع تشير جميعها إلى بقاء خطر التضخم مرتفعًا بشكل غير مقبول.

إبطاء الطلب في اقتصادات العرض:

يُناط استهداف التضخم المرتفع إلى البنوك المركزية، وعادة ما تستخدم هذه البنوك سياسة رفع سعر الفائدة لامتصاص السيولة السوقية، فإذا حدث ذلك، انخفض حجم السيولة في السوق وضعفت فرص التوسع في الإنتاج وهذا مؤداه إبطاء عجلة الاقتصاد عن الدوران، إلا أن هذه السياسة سرعان ما تؤدي إلى زيادة حجم البطالة السوقية حيث تُسرّح الشركات عمالها وموظفيها.

وإن أخطر ما في تلك السياسة المجنونة هو انفلات التحكم ودخول الاقتصادات حالة الركود، ولربما ركود تضخمي يصعب الخروج منه في فترات بسيطة.

فإذا قام الفيدرالي الأمريكي (المتحكم بالسياسة النقدية العالمية) بهذه السياسة فنكون أمام الدولار القوي الذي يُضعف باقي العملات مقابله، فإن نجا الاقتصاد الأمريكي ومن ارتبط به ودار في فلكه كالعملات الخليجية، فإن باقي الاقتصادات ستَضعف وتتهاوى كل حسب قدراته. وهذه سياسة أنانية متعدية على غيرها من الدول وعلى شعوبها أيضًا.

وبناء على ذلك التوازن المنشود، اضطرت السياسة النقدية التقليدية إلى القبول مذعنة إلى أن يكون التضخم بحدود ٢٪ مقابل معدل بطالة بحدود ٦٪ أي دون حالة التشغيل الكامل. ويمكن تلخيص هذه السياسة بهوس البنوك المركزية بالتضخم على حساب التوظيف حسب وصف محافظ بنك إنجلترا السابق ميرفين كينج[1].

يمكن تصور الأمر على أنه لعبة شد بين البنوك المركزية والأسواق، حيث تتوقع الأسواق ما ستفعله البنوك المركزية وتحاول البنوك المركزية فعل ما تراه الأنسب للأسواق وكأنها الرشيدة فيما تفعل.

لقد جربت البنوك المركزية الفائدة الموجبة المرتفعة والمنخفضة وقاربت الصفر ثم ذهبت للفائدة السلبية، ولم تتمكن من السيطرة على التضخم، فما إن تضبط الأمر حتى ينفلت منها، وكأنها لعبة قط وفأر وبينهما تتأرجح مصالح الناس وتتهاوى فتستفيد فئة من فئات السوق وتخسر الفئات الأوسع ويتسبب ذلك بأكل أموال الناس بالباطل.

ومع تخفيض سعر الفائدة إلى الصفر وما دونه صارت النقود مجانية لتبدأ حرب الودائع (يُنظر مقالنا: معركة الودائع: بين قلة حيلة المساهمين والمودعين، ودهاء مجالس الإدارة

[1] PRAKASH LOUNGANI, LARS SVENSSON: CENTRAL BANKING REVOLUTIONARY, MARCH 2023, IMF, Link

والإدارات التنفيذية)، ففرضت البنوك المركزية رسوما على الودائع لدفع البنوك إلى تقديم قروض لتشجيع الإنفاق، فتحولت البنوك إلى الاعتماد على تلك الرسوم ومنها البنوك الإسلامية، فزادت تكاليف اللجوء إلى المصارف وبدأ المودعون بالعزوف عن اللجوء لإيداع أموالهم في المصارف، لتنمو أسواق الظل خارج الدورة الرسمية للاقتصاد.

يقول كبير الاقتصاديين السابق في صندوق النقد الدولي، كين روجوف: إذا تم القيام بذلك بشكل صحيح ... فإن المعدلات السلبية ستعمل بشكل مشابه للسياسة النقدية العادية، مما يعزز الطلب الكلي ويزيد من فرص العمل في الأزمات المستقبلية. لكن ذلك لم يحصل.

لذلك فإن اقتصاد العرض في قفص الاتهام.

إبطاء الطلب في اقتصادات الطلب:

- تضاعف عدد سكان المدينة المنورة إثر هجرة أهل مكة إليها، فكانت نقطة الخروج التي رسمها صلى الله عليه وسلم لوقف آثار ذلك الحدث، أن آخى بين المهاجرين والأنصار، فعملوا بحديث: (**طَعامُ الواحِدِ يَكْفِي الاثْنَيْنِ، وطَعامُ الاثْنَيْنِ يَكْفِي الأرْبَعَةَ**)، أي أن شد الحزام والتقشف هو وسيلة لضبط زيادة حجم الطلب بعد زيادة عدد السكان المفاجئ، ويبدو أن الحل اجتماعي اقتصادي قبل أن يكون اقتصاديًا بحتًا.
- كانت الكارثة الطبيعية التي حصلت في عام المجاعة زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سببًا لفقدان الموارد، فاستدان عمر رضي الله عنه من أموال الزكاة، وكان ذلك بمثابة دَين داخلي لا مخاطر له ولا تكلفة له، كما استعان بموارد أطراف الدولة، مما مهّد لاستيعاب آثار الكارثة وتجاوزها بسلام.
- إن المناطق التي أصابتها الكوارث الطبيعية كالتي أصابها الزلزال في سوريا مؤخرًا، انعدم فيها العرض لفقدان وتلف البضائع والسلع وكذلك باقي الموارد المادية، عندها تمت الاستعانة بأموال الزكاة والصدقات لسد الحاجات، لتعويض الضرر الذي حدث.
- قد يصيب التضخم قطاعًا معينًا، كحال قطاعي النفط والغذاء، كما حصل إثر حرب أوكرانيا، وكان اللجوء إلى المخزون الاستراتيجي للدول، لضبط الطلب وتعويض نقص العرض.
- قد يكون التضخم موسميًا كارتفاع أسعار اللحوم وانخفاض أسعار منتجات الحليب أو العكس، وهذا طبيعي لا يحتاج علاجًا سوى الصبر أو التعويض من المخازن إن أمكن ذلك.

إن التضخم هو أشبه بالسرطان، فقط يكون ظاهرا من خلال آليات قانون العرض والطلب، وقد يكون خفيًا أي خارج إطار قانون العرض والطلب، فحين ترتفع الأسعار مع تثبيت سعر الصرف تتآكل النقود وتفقد قيمتها، أو عندما تفرض الحكومة الأسعار فتولد الأسواق السوداء، لذلك رفض صلى الله عليه وسلم أن يُسعّر عندما طُلب منه ذلك، (**قال النَّاسُ يا رسولَ اللَّهِ، غلا السِّعرُ فسعِّر لَنا، قالَ رسولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عليهِ وسلَّمَ: إنَّ اللَّهَ هوَ المسعِّرُ القابضُ الباسطُ الرَّازقُ، وإنِّي لأرجو أن ألقَى اللَّهَ وليسَ أحدٌ منكُم يطالبُني بمَظلمةٍ في دمٍ ولا مالٍ**). يلاحظ استخدام رسول الله صلى الله عليه وسلم لأسماء الله الحسنى ذات العلاقة، فهو المسعّر لأنه من يقبض أسباب الرزق ويبسطها فهو الرازق كأن يمنع المطر أو يرسله، ويلاحظ إشارته صلى الله عليه وسلم إلى أن التسعير قد يكون سببا لوقوع الظلم، فإن أجحف المسعّر في تسعيره أضرّ بالبائع أو أضرّ بالمشتري، لذلك كانت سياسة التسعير في الإسلام سياسة اقتصادية لا يستخدمها الحاكم إلا إذا وقع الاحتكار.

والاحتكار مؤداه إخفاء السلع الأساسية والضرورية وهو ممنوع في شريعة الإسلام، قال صلى الله عليه وسلم: (**الجالبُ مرزوقٌ والمحتكر ملعونٌ**)، فالجالب يزيد العرض فيعمل على خفض الأسعار، والمحتكر يُنقصه، فيعمل على رفع الأسعار.

ولما سُئل عمر رضي الله عنه: سعّر لنا يا أمير المؤمنين، قال: أرخصوها بالترك، فجعلها قضية عامة، أشبه بفعل جمعيات ونقابات حماية المستهلك، وذلك أشبه بإدارة مخاطر السوق كما في بازل ٢ وبازل ٣.

وكذلك لما شاهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في إحدى جولاته جابر بن عبد الله رضي الله عنه وبيده درهم، قال له: ما هذا؟ قال: درهمٌ أريد أن أشتري به لأهلي لحما قرموا إليه (أي اشتهوه)، فقال عمر: أو كلما اشتهيتم اشتريتم! ما يريد أحدكم أن يطوي بطنه لابن عمه وجاره! أين تذهب عنكم هذه الآية: أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا (الأحقاف: ٢٠)[1]. لقد قصد عمر رضي الله عنه مراقبة السوق وضبط الطلب بغية المحافظة على الأسعار وكأنه يسعى لكبح جماح الغلاء وترشيد الإنفاق، وإنما ذكر الآية الكريمة للتحكم بسلوك الفرد المسلم لأنه ملتزم بشرعه مراعيًا للجماعة، وفيه أيضا محاربة للجشع والاستهلاك الإسرافي لأنه ربط الشراء بالشهوة. لذلك يتجه ميل متوسط الاستهلاك في الاقتصاد

[1] موطأ مالك: 1467

الإسلاميّ إلى الانخفاض على المدى الطويل بسبب ضبط حدود الاستهلاك دون الإسراف والتبذير والتقتير.

إذاً إن الإسلام يضغط على الطلب من خلال التحكم بسلوك الناس، فالدِّين عامل محدد للسلوك، وهذه صفة من صفات اقتصاد الطلب.

كما راعى الإسلام كون نصاب الزكاة: مثليًا وثمنيًا، لتجنب آثار التضخم إن حصل، وإن كثيراً من الكفارات مثلية كإطعام الطعام، وقد تكون بالصيام للحد من طلب الصائم وضبط استهلاكه، وقد تكون ببذل المال للفقراء مما يرفع سوية استهلاك هذه الطبقة المحتاجة دومًا.

أنواع التضخم:

يمكننا ملاحظة نوعين أساسيين من التضخم:

(١) التضخم القابل للتحكم من قبل المصارف المركزية، وأنواعه:

- التضخم الزاحف: ويكون عندما ترتفع الأسعار بنسبة قليلة ٣٪ فأقل سنويًا، علمًا أن المدرسة الكنزية تعتبر زيادة الأسعار بنسبة ٢٪ مستهدفة لأنها تحقق النمو الاقتصادي، فتحفز المستهلكين لزيادة مشترياتهم مما يعزز الطلب.
- التضخم المتسارع: ويكون عندما ترتفع الأسعار بنسبة تتراوح بين ٣–١٠٪ سنويًا، وهذا ضار بالاقتصاد لأنه يُسرّع من نموه. ويفتح شهية الشراء فيزيد الطلب بأكثر من قدرة الموردين عن تلبيتها، فترتفع أسعار السلع والخدمات أكثر مما يحتمله معظم الناس.

(٢) التضخم غير القابل للتحكم من قبل المصارف المركزية، وأنواعه:

- التضخم الجامح: ويكون عندما يتجاوز ارتفاع الأسعار ١٠٪ فأكثر، وهذا ما يؤدي إلى تخبط الاقتصاد، فيفقد المال قيمته بسرعة، ولا يستطيع أصحاب الدخول الثابتة مواكبة ارتفاع الأسعار، وينأى المستثمرون وخاصة الأجانب الدخول في استثمارات وهذا يخفض من تدفقات رأس المال، ويصبح الاقتصاد غير مستقر وتفقد الحكومة مصداقيتها لأنها عاجزة عن السيطرة على التضخم.
- التضخم المفرط: ويكون عندما يتجاوز ارتفاع الأسعار ٥٠٪ شهريًا، ويكون ذلك عند طبع الحكومات للأموال لدفع تكاليف الحروب مثلا، (نموذجنا: فيديو نموذج الأزمات المالية العالمية).

- الركود التضخمي: يظهر بعد ركود النمو الاقتصادي وارتفاع الأسعار معًا، حدث في سبعينات القرن الماضي عندما تخلت الولايات المتحدة عن معيار الذهب فتراجع الدولار وارتفع الذهب، ولم ينته حتى رفع الفدرالي أسعار الفائدة إلى ٢٠٪ في بداية الثمانينات لكبح ارتفاع التضخم.

قانون العرض والطلب:

إن قانون العرض والطلب أساسه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(لا يبيعُ حاضِرٌ لبادٍ، دَعُوا الناسَ يُرْزَقُ بعضُهم من بعضٍ)**؛ فتوازن العرض والطلب هدف أساسي، فإذا اختل، تحرك سعر التبادل نحو الارتفاع أو الانخفاض حسب الحال.

ويعدُّ التوازن بين سوق السلع والخدمات وسوق النقود أساسيًا لضبط سعر النقود وصرفها، فإذا اختل التوازن تحرك سعر التبادل نحو الارتفاع والانخفاض بحسب الحال. لذلك كان التقابض عند الصرف: **(هَاءَ وهَاءَ)** كما قال صلى الله عليه وسلم، لأنه يُخل بحجم سوق النقود، وكذلك كان **(النهي عن كسر سكة المسلمين)** عملا بنهي المصطفى عليه الصلاة والسلام، والكسر سببه تلاعب الحكام بالنقود لتغطية إنفاقهم المتفاقم أو غش البعض لسرقة قيمة النقود الرائجة بين الناس.

إن الطلب يزداد عند زيادة الإنفاق العام والخاص، وترتفع الأسعار إذا لم يكن لتعويضها من سبيل. والإنفاق العام ضبطته الشريعة الإسلامية بنظرية الإيرادات لبيت المال بإيجاد موارد لبيت المال ومنها الخراج مثلا، كما نهى عن الإسراف والتبذير في الانفاق العام والخاص لقوله تعالى: **وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا** (الفرقان: ٦٧).

وبناء على ذلك، عند زيادة تكاليف الإنتاج ترتفع الأسعار، ففرض الضرائب يسبب رفع الأسعار، والربا يرفع تكلفة التمويل، وينعكس كل ذلك نهاية الأمر على أسعار المستهلكين، حيث يعيد التجار ومن في حكمهم اقتطاع الضرائب من المستهلك النهائي؛ مع أن التشريع المالي الوضعي يصف الضرائب بأنواعها بأنها توزيع للدخل، وحقيقة الأمر أنه يتم نقلها لتصب في النهاية في أسعار المستهلكين فترتفع الأسعار دون أي مقابل كزيادة كمية المبيعات أو تحسين جودة المبيعات. وقد تزداد تكاليف الإنتاج إذا كانت مكوناته مستوردة من بلد يعاني من تضخم فنكون أمام تضخم مستورد.

الآثار السلبية للتضخم:

إن لتضخم الأسعار؛ آثاراً سلبية تظهر على عدة مستويات، كالتالي:

الأثر على المستهلكين: تتضخم أسعار المستهلك عندما يصبح الشيء نفسه أكثر تكلفة؛ فيتطلب شراءه مزيداً من النقود؛ يستثنى من ذلك: الزيادة الناجمة عن تحسن جودة المنتج، حيث تكون الزيادة في التكلفة طبيعية، وعندئذ لا تُعدُّ الزيادة من التضخم. والمستهلكون عادة هم أول ضحايا التضخم، وقد يمكنهم تجنب بعض آثاره إذا توافرت منتجات بديلة.

الأثر على الأجور: كما أن تضخم أسعار المستهلك يؤدي لفقدان القوة الشرائية للنقد؛ فإن العمل يخسر قوته أيضاً مقابل شراء الشيء نفسه. ويحصل تضخم الأجور عندما يتم دفع مزيد من المال لإنجاز عمل حاجتين في الساعة نفسها بالجودة ذاتها. ويتطلب تضخم الأجور تعويض العمال عن تضخم أسعار المستهلك.

الأثر على الديون: يزيد تضخم أسعار المستهلك عبء سداد المدينين لديونهم إذا كان الدين مربوطًا بفائدة، وهذا هو الوضع الطبيعي عادة في الاقتصاد التقليدي. وبذلك يحقق تضخم أسعار المستهلك إيرادات أعلى للدائنين، وتدفقات نقدية أكبر. بينما يمكن تعويض الدائنين مقابل تضررهم في ظل الاقتصاد الإسلامي، وهذا جائز شرعًا؛ إذا كان الاتفاق في مجلس السداد وليس في مجلس العقد كما في الاقتصاد التقليدي.

الأثر على الشركات: تستفيد الشركات من التضخم نسبيًا طالما أنها قادرة على رفع أسعار مخرجاتها، وذلك من خلال نقل عبء التضخم إلى غيرها. كما يتحقق التضخم من خلال زيادة الأسعار؛ بزيادة أسعار المخرجات الذي يؤدي إلى زيادة الإيرادات ومن ثم زيادة التدفقات النقدية دون الاضطرار إلى تحسين المخرجات أو زيادة الكميات المباعة، وهذه منافع لا تنطوي على تكاليف إضافية.

وتنفق الشركات قدراً هائلاً من الجهود للحفاظ على تكاليفها بأدنى حدودها، بما في ذلك الأجور التي تشكل عنصراً كبيراً في تكاليفها؛ لذلك **تحبذ الشركات تضخم أسعار المستهلك لكنها لا تريد تضخم الأجور.**

قياس التضخم:

يقاس التضخم بالأرقام القياسية، وأول من طبق ذلك عمر الفاروق رضي الله عنه: (حديث: المعدن جُبار...، للمزيد كتابنا: السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية)، وكانت سياسته كالآتي:

أولاً: (قَوَّمَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِبِلَ الْمَدِينَةِ سِتَّةَ آلاَفِ دِرْهَمٍ حِسَابُ أُوقِيَّةٍ لِكُلِّ بَعِيرٍ) ويُقصد بالأواق والدراهم الفضة، أي أنه رضي الله عنه أعاد احتساب الدية (السلعة الرائجة) بالنقد الثمين (الذي جعل الله فيه الثمن خِلقَة) نسبة للإبل (السلعة الرائجة) الذي هو أصل مقدار الدية، فحافظ رضي الله عنه على توازن المثلي والثمني فأعاد القيمة إلى ما يمثله من معدن ثمين ثم نسبه للسلع الرائجة وهي الإبل، فكانت ٦٠٠٠ درهم حيث أن كل رأس إبل واحدة تعادل أوقية واحدة من الفضة. وعليه فقد قرر زيادة الدية بمقدار الثلث.

ثانيًا: استمر الغلاء بالصعود! فكان سلوكه رضي الله عنه بأن (زَادَ أَلْفَيْنِ حِسَابَ أُوقِيَّتَيْنِ لِكُلِّ بَعِيرٍ)؛ فأصبحت الدية ٨٠٠٠ درهم ما يعادل ٢ أوقية من الفضة مقابل كل رأس.

ثالثًا: استمر الغلاء صعوداً؛ (فَأَتَمَّهَا عُمَرُ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا حِسَابَ ثَلاَثِ أَوَاقٍ لِكُلِّ بَعِيرٍ) فزاد الدية ١٢٠٠٠ درهم ما يعادل ٣ أوقية من الفضة مقابل كل رأس. فكان مقدار الزيادة الثلث.

واستقرت الدية ٢٠٠٠٠ درهم إذا كان القتل الخطأ في البلد الحرام والشهر الحرام.

نقيس في الاقتصاد المعاصر التضخم بالأرقام القياسية فنجعل سنة للأساس (س.) أي لأساس القياس ثم تقاس السنوات اللاحقة عليها، فيتم اعتماد سلعة أو سلعًا أساسية يتم القياس عليها بين فترات الحساب.

مثال ذلك، الجدول:

السنة	سعر الإبل	الرقم القياس
2000	6000	100%
2001	8000	133%
2002	12000	200%
2003	20000	333%
وهكذا		

الجدول (١١) مثال عن حساب التضخم

إذاً إن أسعار عام ٢٠٠١ تفوق أسعار عام ٢٠٠٠ ب ٣٣٪ وأن أسعار عام ٢٠٠٢ تفوق أسعار عام ٢٠٠٠ ب ٢٠٠٪ وهكذا. فكيف يتم السداد؟

بعد أن وضع الفاروق رضي الله عنه ضوابط الصرف بين النقود المثلية (السلعية) وبين النقود الثمنية (الأثمان من ذهب وفضة وما شابه) راعى التضخم الحاصل في الاقتصاد للحفاظ على مصالح الأفراد ليحقق العدل الذي تنشده شريعة الإسلام بين العباد كلهم.

رابعًا: في نهاية الحديث ملاحظة هامة، وهي قول عمر رضي الله عنه: (يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ قَوْمٍ مَا لَهُمْ قِيمَةُ الْعَدْلِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ)، **إنه تطبيق السياسة الاقتصادية**، فلا يُشق على أحد ولا يُكلّفه ما لا يطيق، بل حدد الضوابط وربط بينها، فمن تورط بقتل خطأ عليه أن يُسدد إما كذا أو كذا مما لديه من أموال ولا حرج.

وفي الفترة الأخيرة سقط مفهوم قانون فيليبس الذي يعتبر أن استخدام ٢٪ تضخم مؤداه التحكم بالبطالة بمعدل ٦٪ تقريبا، علاقة عكسية مستقرة بين مستوى التضخم ومعدل البطالة.

القضاء على التضخم والحلول المناسبة:

إن محاربة التضخم في الاقتصاد التقليدي يتمثل بتطبيق السياستين التاليتين:

١. السياسة النقدية: بخفض المعروض النقدي وغالبا ما يتم استخدام رفع سعر الفائدة.

٢. السياسة المالية، برفع معدلات الضرائب.

أما محاربة التضخم والقضاء عليه في الاقتصاد الإسلامي فتتمثل بالآتي:

- تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب، كجزء من السياسة المالية.
- إلغاء الربا، كجزء من السياسة النقدية.

وكجزء من السياسة الاقتصادية:

- منع الاحتكارات.

- رقابة الأسواق، لتعمل بطريقة عادلة دون تشويه، فعمر بعد أن أخرج البائع الذي يبيع بسعر أقل من السوق ثم عاد وأدخله.
- تحسين مخرجات التعليم والمهارات والتدريب بما يواكب التغيرات التقنية.
- عدم انتقاص السوق بترك حرية انتقال السلع والأشخاص والأموال، لقوله صلى الله عليه وسلم: **(هذا سوقُكم فلا يُنْتقَصن ولا يُضْرَبْن عليه خَراجٌ)**.
- تمكين الجميع من معلومات السوق (الإفصاح والشفافية)، وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم: **(لا تَلَقَّوُا الرُّكْبانَ، ولا يَبِعْ حاضِرٌ لِبادٍ)**.

فرسول الله صلى الله عليه وسلم شّرع، وصحابته رضوان الله عليهم استندوا لذاك التشريع وراعوا الفوارق. فرسول الرحمة صلى الله عليه وسلم قصد العدل وسلك لتحقيق ذلك مسلكه في تحديد ضوابط بين العباد تحقق مصالحهم، وفهم الفاروق عمر رضي الله عنه ذلك كله، فحافظ على الغاية المشروعة والوسيلة المشروعة مع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشرحها له بهذه الطريقة المفصلة، لكنها عظمة المعلّم والمتعلم، إنها مدرسة العظماء؛ فالذكاء طبعهم والعدل غايتهم ولا يخشون في الله لومة لائم، لذلك ازدهرت تلك الفترة بمعدلات متزايدة؛ ففي زمن قصير جداً نقلوا الأمة من الأمية والجهل والنزاع إلى أسياد فاتحين ناشرين للعلم بكل فنونه.

ملاحظة: إنه مع انتهاء كتابة مقالنا هذا، أعلنت تركيا التخلي عن تخفيض سعر الفائدة، ورفعت سعر الفائدة فيها من ٨.٥٪ إلى ١٥.٥٪، فانخفضت ليرتها إلى ٢٥.٢٤ ليرة لكل دولار حتى الآن.

صحيح أن الوقت مبكرٌ للحكم على هذا الانتقال، لكن تركيا فشلت في إثبات عدم جدوى سياسة الفائدة لأنها اجتزأت حلول الاقتصاد الإسلامي، فلا ألغت الربا ولا طبقت الزكاة وهاتين السياستين تساند سياسة تحريم الربا، وهذا أوضحناه في كتابنا السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية، فضلا عن انتشار ثقافة الديون الربوية في السوق التركي (حكومة وشركات) وهي ديون بالدولار، لذلك لم تستطع تركيا النجاة من طوق السياسات التقليدية.

وسيُثبت الوقت فشل هذا الانتقال.

حماة (حماها الله) ٣ ذي الحجة ١٤٤٤ هـ الموافق ٢١ حزيران/يونيو ٢٠٢٣ م